وبعد التصويت[371]، شكر ممثل الولايات المتحدة المملكة المتحدة على جهودها في التوصل إلى توافق في الآراء وعلى إصدار قرار أكثر إيجازا. وأعرب عن خيبة أمله إزاء عدم إحراز تقدم في السنتين اللذين انقضتا منذ انعقاد مؤتمر قبرص، وأكد أن القرار هو تعبير إجماعي عن تأييد المجلس للقادة في تحمل المخاطر السياسية اللازمة للمشاركة بصورة مجدية وبحس من الإلحاح. وأوضح ممثل الاتحاد الروسي أن وفد بلده يؤيد تمديد ولاية القوة في شكل لا ينطوي على أي تغيير، مضيفا أن البعثة تؤدي دورا رئيسيا في تعزيز الاستقرار. إلا أنه حذّر من استخدام البعثة أداةً لممارسة الضغط السياسي على القبارصة. وأشار إلى أن نظام الضمانات الحالي، بمشاركة ثلاث دول أجنبية، لا يساعد القبارصة على التوصل إلى تسوية مستقلة لأنفسهم، وأكد أن أنجع طريقة لضمان استقلال قبرص الموحدة وسيادتها وسلامتها الإقليمية ستكون ضمانات من مجلس الأمن. وحثَّ أيضا الأطراف التي قد تميل إلى جرِّ قبرص إلى "ألاعيب جغرافية في محاولة لإبعاد الجهات الفاعلة التقليدية عن منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط" على الامتناع عن القيام بذلك.

(371) S/PV.8586.

الجلسات: الحالة في قبرص

محضر الجلسة وتاريخها	*البند الفرعي*	*وثائق أخرى*	*الدعوات عملاً بالمادة 37*	*الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها*	*المتكلمون*	*القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)*
S/PV.8453 30 كانون الثاني/يناير 2019	تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/2019/37)	مشروع قرار مقدَّم من المملكة المتحدة (S/2019/89)			أربعة من أعضاء المجلس (الاتحاد الروسي، والصين، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة)	القرار 2453 (2019) 15–0–0
S/PV.8586 25 تموز/يوليه 2019	تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/2019/562)	مشروع قرار مقدَّم من المملكة المتحدة (S/2019/595)			اثنان من أعضاء المجلس (الاتحاد الروسي، والولايات المتحدة)	القرار 2483 (2019) 15–0–0

20 – البنود المتعلقة بالحالة في يوغوسلافيا السابقة

ألف – الحالة في البوسنة والهرسك

في عام 2019، عقد المجلس جلستين واتخذ قرارا واحدا بموجب الفصل السابع من الميثاق فيما يتعلق بالحالة في البوسنة والهرسك. وواصل المجلس النظر في هذا البند في سياق الإحاطات نصف السنوية التي يقدمها الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك[372]. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما فيها معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج.

وفي إحاطته للمجلس في عام 2019، قدم الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك معلومات مستكملة عن التطورات المتعلقة بتقريريه لهذا العام[373]. وفي الجلسة المعقودة في 8 أيار/مايو 2019[374]، أفاد الممثل السامي أنه بعد مرور سبعة أشهر على الانتخابات العامة، ما زالت عملية بناء التحالفات وتعيين الحكومات تهيمن على الدينامية السياسية في البوسنة والهرسك، وعلى الرغم من أن جمهورية صربسكا وبعض كانتونات الاتحاد قد تحركت بسرعة لتشكيل حكومات، لم يتم تعيين مجلس وزراء على مستوى الدولة أو تعيين حكومة اتحادية. وأكد أيضا أن استمرار الخطاب الانقسامي والمزعزع للاستقرار من جانب بعض القيادات السياسية يشكل تحديا خطيرا للبوسنة والهرسك، على الرغم من توافق الآراء الإيجابي بشأن مواصلة الدمج مع الاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد، ناشد قادة البلد التخلي عن هذا الخطاب واتخاذ الخطوات اللازمة للمضي بالبلد قدما على الطريق المؤدية إلى الاتحاد الأوروبي. وقال إن القادة السياسيين يواصلون التنصل من التزاماتهم فيما يتعلق بسيادة القانون، ولا سيما الاستمرار في عدم احترام القرارات الملزمة الصادرة عن السلطة القضائية في الدولة، وإن هناك جهودا لكبح حرية التعبير والمعارضة.

وخلال المناقشة التي أعقبت الإحاطة المعقودة في 8 أيار/مايو، رحب معظم أعضاء المجلس بجهود البوسنة والهرسك الرامية إلى المصالحة الوطنية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ومشاركتها

(372) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الأول.

(373) انظر S/2019/364 و S/2019/843.

(374) انظر S/PV.8522.

المستمرة في عملية الاندماج مع الاتحاد الأوروبي. وأعرب المتكلمون عن قلقهم إزاء التأخير في تشكيل حكومة الاتحاد ومجلس وزراء الدولة بعد ستة أشهر من الانتخابات وحثوا الممثلين السياسيين على المشاركة البناءة والامتناع عن استخدام الخطاب الباعث على الفرقة لتهيئة الظروف المواتية لعملية المصالحة. وبالإضافة إلى ذلك، كرر معظم أعضاء المجلس تأكيد دعواتهم إلى السلطات المختصة في البوسنة والهرسك باتخاذ الخطوات اللازمة لإنجاز خطة "5+2" الضرورية لإغلاق مكتب الممثل السامي. وقال ممثل الاتحاد الروسي إن تقرير الممثل السامي أبعد ما يكون عن التقييم المحايد للحالة في البلد وأعرب عن عدم موافقته على جوانب محددة من التقرير، بما في ذلك ما يتعلق منها بالعلاقة بين البوسنة والهرسك ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وأضاف أنه من الأهمية بمكان مواصلة تخفيض ميزانية مكتب الممثل السامي وموظفيه، لأنه أصبح عقبة أمام تحقيق التقدم الديمقراطي للبلد في المستقبل.

وفي إحاطته الثانية أمام المجلس، في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2019[375]، عقب اتخاذ القرار 2496 (2019) بالإجماع، أعرب الممثل السامي للبوسنة والهرسك عن أسفه لأنه بعد مرور أكثر من عام على الانتخابات العامة في البلد في تشرين الأول/أكتوبر 2018 لا تزال لم تشكل الحكومات على مستوى الولايات والمستوى الاتحادي. وأعرب أيضا عن أسفه إزاء بطء وتيرة تنفيذ الإصلاحات الانتخابية العاجلة وتعزيز سيادة القانون، وإزاء تصاعد الخطاب المثير للانقسام. وفي الجلسة نفسها، استمع المجلس أيضا إلى إحاطة قدمتها رئيسة برنامج البوسنة والهرسك في الرابطة السويسرية لمكافحة الإفلات من العقاب، وهي منظمة غير حكومية تدعم ضحايا الجرائم الدولية. وأعربت عن أسفها لأن التقدم المحرز في تقديم مجرمي الحرب إلى العدالة كان بطيئا رغم بعض التطورات الإيجابية. وفي هذا الصدد، طلبت إلى المجلس والمجتمع الدولي بتمكين الضحايا من أن يشهدوا إعمال حقهم بصورة كاملة في اللجوء إلى العدالة ومعرفة الحقيقة والحصول على تعويضات، وأن يدعم المجلس المبادرات الرامية إلى تحقيق العدالة والتسوية.

وقبل الإحاطة، اتخذ المجلس القرار 2496 (2019)، الذي جدد بموجبه، عملا بالفصل السابع من الميثاق، الإذن لقوة تحقيق الاستقرار المتعددة الجنسيات، وعملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، واستمرار وجود منظمة حلف شمال الأطلسي في البلد لمدة 12 شهرا بدءا من تاريخ اتخاذ القرار[376]. وحث المجلس الأطراف في القرار أيضا على المضي قدما في تشكيل الحكومات على جميع المستويات وإعطاء الأولوية لتنفيذ إصلاحات شاملة؛ كما دعا الطرفين إلى الإحجام عن أي سياسات وإجراءات وألوان خطاب غير بناءة تؤدي إلى الاستقطاب[377].

وفي الجلسة نفسها، وخلال المناقشة التي أعقبت الإحاطة[378]، رحب معظم أعضاء المجلس باتخاذ القرار 2496 (2019) بالإجماع وأثنوا على الممثل السامي لجهوده الرامية إلى تعزيز تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك (اتفاق دايتون للسلام) وعملية ألثيا لما قدمته من إسهامات في الحفاظ على الاستقرار في البوسنة والهرسك. وقال ممثل الاتحاد الروسي مرة أخرى إن تقرير الممثل السامي لا يقدم صورة موضوعية ومتوازنة عما يحدث في البلد، وانتقد التحيز المستمر ضد صرب وكروات البوسنة. وأضاف أنه بالنظر إلى الاختلافات الخطيرة في وجهات النظر بين البوسنيين والصرب والكروات بشأن سبل المضي قدما لتطوير دولة البوسنة والهرسك، ينبغي لمكتب الممثل السامي أن يركز على تعزيز ثقافة الحوار والقيام بالمساعي الحميدة إذا لزم الأمر لحل النزاعات بين البوسنيين أنفسهم. ودعا أيضا المجلس والمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام إلى زيادة الجهود الرامية إلى إغلاق مكتب الممثل السامي.

(375) انظر S/PV.8658.

(376) القرار 2496 (2019)، الفقرتان 3 و 4. ولمزيد من المعلومات عن عملية ألثيا، انظر الجزء الثامن، القسم الثالث.

(377) القرار 2496 (2019)، الفقرة 8.

(378) انظر S/PV.8658.

الجلسات: الحالة في البوسنة والهرسك

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.8522 8 أيار/مايو 2019	رسالة مؤرخة 1 أيار/مايو 2019 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2019/364)		البوسنة والهرسك، وصربيا، وكرواتيا	الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، ونائبة رئيس وفد الاتحاد الأوربي لدى الأمم المتحدة	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين[أ]	
S/PV.8658 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2019	رسالة مؤرخة 25 تشرين الأول/أكتوبر 2019 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2019/843)	مشروع قرار مقدَّم من ألمانيا (S/2019/859)	البوسنة والهرسك، وصربيا، وكرواتيا	الممثل السامي في البوسنة والهرسك، ورئيسة برنامج البوسنة والهرسك في الرابطة السويسرية لمكافحة الإفلات من العقاب، ونائبة رئيس وفد الاتحاد الأوروبي	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين[ب]	القرار 2496 (2019) 15-0-0 (اتُّخذ بموجب الفصل السابع)

(أ) تكلمت نائبة رئيس وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، وألبانيا، وأوكرانيا، وتركيا، والجبل الأسود، وليختنشتاين، ومقدونيا الشمالية.

(ب) شاركت رئيسة برنامج البوسنة والهرسك في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من سراييفو. تكلمت نائبة رئيس وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، وألبانيا، وأوكرانيا، وتركيا، والجبل الأسود، وليختنشتاين، ومقدونيا الشمالية.

باء – قرارات مجلس الأمن 1160 (1998)، و 1199 (1998)، و 1203 (1998)، و 1239 (1999)، و 1244 (1999)

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد المجلس ثلاث جلسات بشأن البند المعنون " قرارات مجلس الأمن 1160 (1998) و 1199 (1998) و 1203 (1998) و 1239 (1999) و 1244 (1999)". واتخذت جميع الجلسات شكل إحاطات[379] ولم يتخذ المجلس أي قرارات في إطار هذا البند في عام 2019. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما فيها معلومات عن المشاركين والمتكلمين.

وفي مذكرة لرئيس المجلس مؤرخة 7 شباط/فبراير 2019[380]، أعرب المجلس عن اعتزامه عقد جلسات إحاطة بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ثلاث مرات في عام 2019، وعقد جلسات إحاطة مرتين في السنة، اعتبارا من عام 2020، في نيسان/أبريل وتشرين الأول/أكتوبر. وتمشيا مع المذكرة، استمع المجلس في عام 2019 إلى ثلاث إحاطات قدمها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس البعثة في شباط/فبراير وحزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر[381]، فيما يتصل بتقارير الأمين العام المقدمة عملا بالقرار 1244 (1999). وفي عام 2019، استمع المجلس أيضا إلى إحاطة من وكيل الأمين العام للشؤون القانونية والمستشار القانوني للأمم المتحدة[382].

وركزت إحاطات ممثل الأمين العام على استمرار التوترات والعوائق التي تحول دون استئناف الحوار الذي يسره الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشتينا[383]، والتغيرات في المشهد السياسي لكوسوفو عقب إجراء الانتخابات في البلديات ذات الأغلبية الصربية والانتخابات العامة المبكرة[384] والحادث الأمني الذي وقع في 28 أيار/مايو 2019، وأسفر عن اعتقال موظفيْن من موظفي البعثة[385]. وركز المستشار القانوني للأمم المتحدة في إحاطته، في 10 حزيران/يونيه 2019[386]، على النظام القانوني لحصانة موظفي الأمم المتحدة في كوسوفو باعتباره عنصرًا من عناصر الاستجابة لأحداث 28 أيار/مايو ومتابعة لتلك الأحداث. وأوضح أن إدارة شؤون السلامة والأمن أجرت تحقيقا داخليا لجمع كافة المعلومات المتاحة بشأن الظروف التي اكتنفت اعتقال واحتجاز موظفيْ البعثة من أجل النظر في ادعاءات سلطات كوسوفو بشأن سلوكهما.

(379) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الأول.

(380) S/2019/120.

(381) انظر S/PV.8459، و S/PV.8541، و S/PV.8655.

(382) انظر S/PV.8541.

(383) انظر S/PV.8459، و S/PV.8541، و S/PV.8655.

(384) انظر S/PV.8541، و S/PV.8655.

(385) المرجع نفسه.

(386) انظر S/PV.8541.

وفي عام 2019، تناول أعضاء المجلس الاتفاق المبرم بشأن تقليص دورة الجلسات وتقديم التقارير عن هذا البند[387]. ورغم إعراب بعض أعضاء المجلس عن تأييدهم للاتفاق[388]، فقد كان رأي ممثل الاتحاد الروسي مختلفًا؛ إذ أكّد أن الحالة في كوسوفو غير مستقرة وأنه يجب أن تظل تحت سيطرة المجلس الصارمة وأن يُنظر فيها على أساس الممارسة المتبعة المتمثلة في عقد جلسات إحاطة مفتوحة[389].

ورحب بعض أعضاء المجلس بالنجاح الذي تكللت به الانتخابات التشريعية في كوسوفو في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2019 وأعربوا عن أملهم في أن تكون هذه الانتخابات فرصة لتشجيع الحوار والإصلاح[390]. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء تصاعد التوترات بين بلغراد وبريشتينا، ودعوا صربيا وكوسوفو إلى التخفيف من حدة خطاب المواجهة وناقشوا الخيارات المتاحة لتيسير استئناف الحوار بين الطرفين[391]. فقد ذكر ممثل الصين أنه ينبغي للأطراف المعنية التوصل إلى حل مقبول من الطرفين بشأن مسألة كوسوفو عن طريق الحوار في إطار قرارات المجلس ذات الصلة[392]. وحث أعضاء آخرون في المجلس على استئناف الحوار الذي يسره الاتحاد الأوروبي[393]، ودعوا في هذا السياق إلى إلغاء التعريفات التي تفرضها حكومة كوسوفو على السلع المستوردة من صربيا والبوسنة والهرسك، كما دعوا حكومة صربيا إلى الكف عن دعوة البلدان الأخرى إلى سحب اعترافها بكوسوفو[394]. وذكّر ممثل الاتحاد الروسي المجلس بأنه كان ولا يزال المحفل الرئيسي للحوار الدولي بشأن كوسوفو، وفقا للقرار 1244 (1999)[395]. وقال أيضا إن الحوار بين بلغراد وبريشتينا تحت رعاية الاتحاد الأوروبي يبدو "في حالة غيبوبة"، وإن أي شيء لم يتحقق في تلك الصيغة منذ فترة طويلة جدا[396].

وفيما يتعلق بمسألة استقلال كوسوفو، أبرز ممثل الاتحاد الروسي محاولات سلطات كوسوفو، بدعم من عدد من الدول، الانضمام إلى مختلف المنظمات الدولية وأكد أن بريشتينا لا يمكنها المشاركة في الهياكل المتعددة الأطراف إلا عن طريق بعثة الأمم المتحدة وأن أي شيء بخلاف ذلك من شأنه أن يمثل انتهاكا خطيرا لأحكام القرار 1244 (1999)[397]. وكان لأعضاء المجلس الآخرين رأي مختلف، إذ اعترفوا باستقلال كوسوفو[398].

وفيما يتعلق بعمل البعثة، نظر أعضاء المجلس في إمكانية إجراء استعراض استراتيجي لولاية البعثة. ورأى بعض الأعضاء أن من الضروري إجراء استعراض للبعثة نظرا للتغير الجذري في الأوضاع في كوسوفو منذ بداية ولاية البعثة والحاجة إلى تقييم انسحاب البعثة[399]. ولم يؤيد ممثل الاتحاد الروسي الاستعراض المقترح، معتبرا أن المشاكل في كوسوفو لم تحل بعد، ودعا الأمانة العامة إلى رصد الحالة هنا بدقة[400].

وفيما يتعلق بحادثة 28 أيار/مايو، أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء احتجاز موظفي البعثة أثناء عملية للشرطة قامت بها السلطات في شمال كوسوفو[401]. وفي هذا الصدد، طالب ممثل

(387) انظر S/2019/120.

(388) انظر S/PV.8459 (المملكة المتحدة، وألمانيا، والولايات المتحدة، وبلجيكا، وبولندا)؛ و S/PV.8541، (الولايات المتحدة).

(389) انظر S/PV.8459، و S/PV.8541.

(390) انظر S/PV.8655 (المملكة المتحدة، وفرنسا، وبولندا، والكويت، وكوت ديفوار، وبيرو).

(391) انظر S/PV.8459 (ألمانيا، والولايات المتحدة، والاتحاد الروسي، والصين، وإندونيسيا)؛ و S/PV.8541 (الولايات المتحدة، وألمانيا، وإندونيسيا، وبولندا)؛ انظر S/PV.8655 (المملكة المتحدة، وألمانيا، والولايات المتحدة، والصين، وكوت ديفوار، وبيرو).

(392) انظر S/PV.8459، و S/PV.8541، و S/PV.8655.

(393) انظر S/PV.8459 (المملكة المتحدة، وألمانيا، والولايات المتحدة، وفرنسا، وبلجيكا، وبيرو، وإندونيسيا، والكويت، وجنوب أفريقيا، وغينيا الاستوائية)؛ و S/PV.8541 (جنوب أفريقيا، والمملكة المتحدة، وألمانيا، وفرنسا، وإندونيسيا، وكوت ديفوار، وبلجيكا، وبولندا، وبيرو، والكويت)؛ و S/PV.8655 (فرنسا، وألمانيا، وبولندا، وإندونيسيا، والكويت، وكوت ديفوار، وبلجيكا، وغينيا الاستوائية، وبيرو).

(394) انظر S/PV.8459 (ألمانيا، والولايات المتحدة، وإندونيسيا)؛ و S/PV.8541 (كوت ديفوار، وبولندا)؛ انظر S/PV.8655 (ألمانيا، وكوت ديفوار، وبيرو).

(395) S/PV.8459.

(396) S/PV.8655.

(397) S/PV.8459.

(398) انظر S/PV.8459 (المملكة المتحدة، وألمانيا)؛ S/PV/8541 (الولايات المتحدة)؛ و S/PV.8655، (الولايات المتحدة).

(399) انظر S/PV.8459 (المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وبولندا)؛ و S/PV.8541 (الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وألمانيا، وبولندا)؛ و S/PV.8655، (الولايات المتحدة، وبولندا). لمزيد من المعلومات عن ولاية البعثة، انظر الجزء العاشر، القسم الأول.

(400) انظر S/PV.8655.

(401) انظر S/PV.8541 (الصين، وجنوب أفريقيا، والولايات المتحدة، وغينيا الاستوائية، وبيرو، والاتحاد الروسي، والكويت)؛ و S/PV.8655 (المملكة

الاتحاد الروسي بمحاكمة المسؤولين ومعاقبتهم[402]. ورحبوا بالتقرير المتعلق بالتحقيق الداخلي الذي تجريه البعثة في هذه المسألة، وأكدوا من جديد على ضرورة الاحترام الكامل لامتيازات موظفي الأمم المتحدة وحصاناتهم وسلامتهم وأمنهم[403].

المتحدة، والاتحاد الروسي، والجمهورية الدومينيكية، والولايات المتحدة، والصين، وإندونيسيا، وبيرو، وجنوب أفريقيا).

(402) S/PV.8655.

(403) المرجع نفسه (المملكة المتحدة، والاتحاد الروسي، والولايات المتحدة، والصين، وإندونيسيا، وبلجيكا، وبيرو).

الجلسات: قرارات مجلس الأمن 1160 (1998)، و 1199 (1998)، و 1203 (1998)، و 1239 (1999)، و 1244 (1999)

محضر الجلسة وتاريخها	*البند الفرعي*	*وثائق أخرى*	*الدعوات عملاً بالمادة 37*	*الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها*	*المتكلمون*	*القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)*
S/PV.8459 7 شباط/فبراير 2019	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2019/102)		صربيا	الممثل الخاص للأمين العام بشأن كوسوفو ورئيس بعثة الأمم المتحدة، وفلورا تشيتاكو	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين[أ]، [ب]	
S/PV.8541 10 حزيران/يونيه 2019	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2019/461)		صربيا	الممثل الخاص للأمين العام، ووكيل الأمين العام للشؤون القانونية والمستشار القانوني للأمم المتحدة، وفلورا تشيتاكو	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين[أ]، [ب]	
S/PV.8655 31 تشرين الأول/أكتوبر 2019	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2019/797)		صربيا	الممثل الخاص للأمين العام، وفلورا تشيتاكو	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين[أ]	

(أ) مثّل صربيا النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية.

(ب) شارك الممثل الخاص في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من بريشتينا.

21 – البنود المتعلقة بأوكرانيا

ألف – رسالة مؤرخة 28 شباط/فبراير 2014 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد جلسة واحدة في شكل إحاطة[404]، فيما يتصل بالبند المعنون "رسالة مؤرخة 28 شباط/فبراير 2014 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)". ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسة، بما فيها معلومات عن المشاركين والمتكلمين.

وفي 25 نيسان/أبريل 2019[405]، استمع المجلس إلى إحاطات في إطار هذا البند قدمها كل من وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية، ومساعد الأمين العام للشؤون الإنسانية ونائب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، ورئيس مراقبي بعثة الرصد الخاصة إلى أوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والممثل الخاص للرئيس الحالي للمنظمة في أوكرانيا وفي فريق الاتصال الثلاثي. وعلى خلفية الانتخابات الرئاسية التي أجريت في 21 نيسان/أبريل 2019 في أوكرانيا وإصدار مرسوم رئاسي روسي في 24 نيسان/أبريل أتاح للأوكرانيين الحصول على الجنسية الروسية بموجب إجراء مبسط، ركز مقدمو الإحاطات على أهمية التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك وعلى الحاجة إلى تجنب تسييس المساعدات الإنسانية لمعالجة الحالة في الجزء الشرقي من البلاد، بما في ذلك الحاجة إلى جمع الأموال والإسراع بإزالة الألغام لأغراض إنسانية. وأعربوا عن قلقهم إزاء تدهور الحالة الأمنية، التي أثرت على حرية التنقل في البلد وقدرة بعثة الرصد على أداء المهام المنوطة بها.

(404) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الأول.

(405) انظر S/PV.8516.